PROVISIONAL
A/39/PV.55
13 November 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد غومسيو غرانيير (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد لوساكا (زامبيا)
(الرئيس)

- العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين؛ تقرير الأمين العام (A/39/379) [٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64326/A

Digitized by UNOG Library

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غومسيو غرانيير (بوليفيا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

البند ٢٤ من جدول الاعمال

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشات النووية العراقية واثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين ؛ تقرير الامين العام (A/39/379) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في هذا الصدد ، تم تقديم مشروع القرار (A/39/L.13) وسيجرى تعميمه اثناء هذه الجلسة .

وأعتزم اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . واذا لم اسمع اى اعتراض، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

السيد الزهاوى (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البند المطروح امامنا ، بشان العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشات النووية العراقية ، ما زال مدرجا على جدول اعمال الجمعية العامة بسبب اصرار المعتدى على عدم الامتثال للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الامن .

وبالرغم من ان قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) المتعلق بالهجوم الاسرائيلي لم ينفذ حتى الان ، فقد قالت بعض وفود الدول الغربية انه ينبغي للجمعية العامة ان تكف عن متابعة هذا الموضوع . بل لقد قيل انه لم تعد هناك اية فائدة لمواصلة المناقشة في الجمعية العامة ما دام مجلس الامن قد توصل الى نهاية مرضية بالتصويت بالاجماع على القرار ٤٨٧ (١٩٨١) .

وسوف يتكرر بالتأكيد تقديم حجج مشابهة اثناء المناقشة الحالية . وقد شرح

Digitized by UNOG Library

الامين العام بصورة تثير الاعجاب مثل هذه الحجج وآثارها الخطيرة على المنظمة ككل ، في تقريره عن عمل المنظمة المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة حيث قال

" وتميل الحكومات الى التصرف في الامم المتحدة بطريقة يبدو معها ان صدور قرار ما انما يعفيها مستقبلا من المسؤولية ازاء الموضوع الذى يتناوله القرار . وهذا أبعد ما يكون عما يهدف اليه الميثاق . والواقع انه ينبغي للقرارات ، وخاصة ما يعتمده المجلس منها بالاجماع ، ان تكون نقطة انطلاق للحكومات لكي تبدى تأييدها وتصميمها ، كما ينبغي لهذه القرارات ان تكون قوة دافعة لسياسات الحكومات خارج الامم المتحدة . هذا في الواقع هو جوهر الالتزامات التعاهدية التي يفرضها الميثاق على الدول الاعضاء . وبعبارة اخرى ، فان افضل قرار في العالم يكاد ألا يكون له أى تأثير عملي ما لم تتابعه حكومات الدول الاعضاء بتقديم الدعم الملائم واتخاذ الاجراءات الملائمة " . (A/37/1 ، صفحة ٣)

لقد اعتمد بالاجماع قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) بشأن العدوان الاسرائيلي المسلح ، واصبحت الدول الاعضاء طبقا لالتزاماتها التعاهدية ملتزمة بان تتابعه بتقديم الدعم الملائم واتخاذ الاجراءات اللازمة . لقد طالب القرار الدولة المعتدية باتخاذ اجراءين هامين ، هما : " أن تمتنع في المستقبل عن ارتكاب مثل هذه الاعمال أو التهديد بارتكابها " ؛ و " أن تقوم على جناح السرعة بجعل منشاتها النووية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية " ؛ وقد شجب المعتدى صراحة قرار مجلس الامن المعتمد بالاجماع ، ورفض الامتثال لجميع احكامه حتى الان .

واعتمدت الجمعية بعد ذلك قرارات اكدت القرار الاجماعي لمجلس الامن ، وسعت الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذه .

وكررت الجمعية العامة ، على سبيل المثال ، في قرارها ٣٨ / ٩ ، طلبها بأن، " تسحب اسرائيل على الفور تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق وفي غيره من البلدان " .

Digitized by UNOG Library

وأبلغ الممثل الدائم للكيان الصهيوني الأمين العام بأن البيانات الواردة في الوثيقة A/39/349 تمثل استجابة حكومته لطلب الجمعية العامة بسحب تهديدها بتكرار الهجوم . وبالدراسة الدقيقة للبيانات الواردة في الوثيقة A/39/349 ، في ضوء التهديدات التي صدرت عن الزعماء الصهاينة بعد ارتكاب عملهم العدواني ، يتبين ان تلك البيانات ، بدلا من أن تسحب تلك التهديدات ، تثبت في الحقيقة تأكيدات الصهاينة السابقة باعتزامهم القيام بهجمات مماثلة في المستقبل .

لقد استشهد وفد بلادى بالفعل اثناء مناقشة السنة الماضية ، بتهديدات الصهاينة التي صدرت بعد مهاجمة المنشآت العراقية ، ولا أرى ما يستدعي تكرارها الآن .

ومن الجدير بالملاحظة ، مع ذلك ، ان صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " قد نشرت في عددها الصادر في ١٢ حزيران /يونيه ١٩٨١ أن المحللين الاسرائيليين يصرون على أن المراقبة المطلوبة بمقتضى معاهدة منع الانتشار النووى لم تعد كافية . وبعد ذلك ظهر مناحم بيجن في البرنامج الاخبارى " واجه الأمة " لمحطة تليفزيون سي بي اس، وفي اجابته على سؤال بشأن السابقة التي يمثلها ذلك الهجوم الاسرائيلي بالنسبة لبلدان أخرى تعتقد ان اعداءها على وشك حيازة أسلحة نووية ، قال ، " الآن ، سيقرر كل بلد ما يفعله بنفسه " .

اذن ، ما هي مضامين الوثيقة التي يفهم منها أن اسرائيل ليس لديها أى نية لمهاجمة المنشآت النووية ؟ ان الوثيقة المعروضة علينا تتضمن بيانين ، صدر أحدهما عن المدير العام للجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية الذى يختلف عن القادة الصهاينة الذين وضعوا نظرية الضربة الاستباقية على المنشآت النووية في أنه ليس من بين واضعي السياسات المعنية بالعمليات العسكرية والاستراتيجيات . وعلى أية حال، فان بيانه مع ذلك يفضح تلك النوايا تماما . وعندما قال المدير العام ان اسرائيل تؤيد الجهود الدولية الرامية الى الوصول ، في وقت مبكر ، الى ترتيب يستهدف تنظيم وضع المنشآت النووية ، كان يؤكد بشكل واضح ان حكومته ترفض الاعتراف بالاتفاقات

Digitized by UNOG Library

الدولية المبرمة بالفعل . ولا يوجد في ذلك البيان ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، أو في الوثيقة بأكملها أية اشارة الى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو حتى التنويه بها . ومع ذلك ، يكرر المدير العام الاسرائيلي ، القول المثير للسخرية الذى ذكر في العام الماضي بأنه ليس لدى اسرائيل أى نية لمهاجمة المنشآت النووية ، مضيفا هذه المرة " وليس لديها ، بالتأكيد ، أى نية لمهاجمة المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية في أى مكان " . (A/39/349 ، صفحة ٢) .

أولا وقبل كل شيء ، لم يعلن الصهاينة على الاطلاق ان لديهم أية سياسة للهجوم على المنشآت النووية . وبرغم ذلك ، فقد أسرعوا بمهاجمة المنشاة العراقية التي تعمل تحت الضمانات الدولية ، لانهم قرروا ، بمفردهم ، أن تلك المنشاة ليست مكرسة لاغراض سلمية . ولا تتضمن الوثيقة A/39/349 أى شيء يشير ، من بعيد أو قريب ، الى أن المعتدى لا ينوى تكرار مثل هذا الهجوم . لقد تركت لهذا المعتدى ، في الواقع ، جميع الخيارات ليقرر أى المفاعلات غير مكرسة للاغراض السلمية ، ولينصب نفسه قاضيا ومحكما وليغتصب لنفسه حق أعمال القانون .

ان بيان اسحاق شامير الوارد في تلك الوثيقة ذاتها ، يجب أن يثير مزيدا من القلق الشديد والاعتراضات الجادة بمجرد انكشاف النوايا الكامنة وراءه . لقد تضمن بيان شامير أكثر مما أراد ممثله الدائم لدى الأمم المتحدة أن يبلغه للامين العام .

Digitized by UNOG Library

ان ما قاله شامير بالفعل وارد في مجلة " نيوكليونكس ويك " الصادرة بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ التي جاء فيها :

" في خطبة أدلى بها في تل أبيب بتاريخ ٢ أيار/مايو ، قال شامير ان ' اسرائيل التي تفتقر الى الموارد الطبيعية وموارد الطاقة بهمها أن تنشئ محطات القوى النووية ' " .

ولكنه أضاف بأن " هناك أنظمة تنتهك الاتفاقات وقواعد السلوك دون خوف من عقاب " . ووفقا لذلك ، أيد رئيس الوزراء القيام بعمل منسق وموحد من قبل البلدان الديمقراطية التي " تستطيع أن تعاقب مختلف القراصنة الدوليين " .

ولا تؤكد كلمة شامير فقط نوايا المعتدى في تكرار عدوانه ، بل تتضمن أيضا دعوى مفتوحة الى " البلدان الديمقراطية " كي تنضم الى النظام الصهيوني لمعاقبة " مختلف القراصنة الدوليين " . ولا شك أن تلك البلدان الديمقراطية المدعوة للانضمام الى المشروع الصهيوني تشمل النظام " الديمقراطي " في بريتوريا ، القادر على معاقبة من دعتهم اسرائيل " بالقراصنة الدوليين " ، اذا ما أخذنا في الاعتبار التعاون القائم بين ذلك النظام " الديمقراطي " وقرينه في تل أبيب ، لتحسين قدراتهما العسكرية والنووية .

لقد تكرر تهديد الصهاينة بمعاودة هجومهم على المنشآت النووية في شهر آب/اغسطس عام ١٩٨٣ ، عندما أوردت مجلة " نيوكليونكس ويك " في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ اب/اغسطس حديثا ليوفال نيمان ، وزير البحث العلمي ، جاء فيه :

" ما دام لا يوجد اتفاق لتحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، فان اسرائيل مضطرة لأن تعطل أى مشروع عربي عندما يتضح ، بما لا يقبل الشك ، أن الغرض منه انتاج الاسلحة النووية . ولقد نجحت اسرائيل في تعطيل عدد من هذه المشاريع خلال السنوات العشرين الأخيرة ، ونعتقد أنه من الممكن منع دخول الأسلحة النووية الى منطقة الشرق الأوسط في المستقبل " .

وقد وردت تلك التبجحات والتهديدات على لسان رجل يعتبر أبا للقنبلة الذرية الصهيونية .

Digitized by UNOG Library

لقد تضمنت الوثيقة A/39/406 آراء وفدى بشأن التصريحات الاسرائيلية التي نعتبرها محاولة متعمدة لتضليل الأمم المتحدة كي يعاد الاعتبار الى الدولة المتهمة ، وتنسى جريمتها ، ويتسنى لها الآن توظيف غيرها للقيام في المستقبل بأعمال عدوانية مشابهة .

ويجب ألا تسمح الأمم المتحدة لنفسها بأى حال من الأحوال أن تضلل مرة أخرى بادعاءات النظام الصهيوني الكاذبة . ويكفي أن المنظمة أخطأت مرة عندما قبلت عضوية ذلك النظام بموجب ادعاءات كاذبة مماثلة وهي تدفع الى اليوم ثمنا باهظا عن ذلك .

وينبغي أن أذكر هنا أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في فيينا في شهر أيلول /سبتمبر الماضي ، قرر بأغلبية ساحقة أن البيانات الاسرائيلية لم تتماشى مع أحكام القرارات التي اعتمدتها الدورة السابعة والعشرون للمؤتمر العام الذى طالب اسرائيل بسحب تهديدها بالهجوم على المنشآت النووية في العراق وفي بلدان اخرى .

ان الطريقة التي ستعالج بها الجمعية العامة هذا البند ستؤثر ليس فقط على النتيجة النهائية لأعمال اسرائيل العدوانية التي لم يسبق لها مثيل ضد العراق ، ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واستخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية في المستقبل ، بل سيؤثر أيضا على نظام الأمم المتحدة بكامله كما كرس في الميثاق .

ويوفر هذا البند مثلا تقليديا لما عناه الأمين العام عندما قال ان القرارات المعتمدة بالاجماع من قبل مجلس الأمن يجب أن تكون نقطة انطلاق لمزيد من الاجراءات الحكومية ، وعندما أكد أن هذا هو جوهر الالتزامات التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء .

ويتيح هذا البند فرصة تاريخية للأمم المتحدة كي تعاود اثبات مصداقيتها ، وتأكيد الدور الذى أوكل اليها من جانب مؤسسيها وميثاقها . ويجدر بالأمم المتحدة أن تستفيد من حكمة الأمين العام وأن تستمع الى نصيحته في قوله :

Digitized by UNOG Library

" أعتقد أنه اذا أعدنا النظر في أحد أكبر المشكلات التي تواجه الأمم المتحدة ، أى عدم احترام الدول المعنية لقراراتها ، يتعين علينا ايجاد السبل الجديدة الكفيلة بجعل التأثير الجماعي للدول الأعضاء أكثر فعالية على المشاكل التي تعالجها " .

هذا هو التحدى بعينه . وهذا هو الاختبار الذى تواجهه الجمعية العامة اليوم . وينبغي أن تكون الجمعية العامة عازمة ، ومالكة الارادة لمواجهة هذا التحدى بكل قوة وحسم ، وذلك لصالح بقاء منظومة الأمم المتحدة ككل .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمثل اليقين الذى تتغير به الفصول ، وبانتظام سنوى ، تحيي حكومة العراق من جديد ، اقتراحها بالتشهير باسرائيل . ومنذ عام ١٩٨١ ، يتعين على الأمم المتحدة أن تتحمل سنويا مشهد الوفد العراقي المفعم بالبراءة المصطنعة ، وبالاستياء ، وبالحنق البالغ . وأخشى أن نشهد الكثير من ذلك اليوم ، وقبل انتهاء هذا النقاش .

هناك الآن مسائل عديدة معقدة وخطيرة بشأن الهجمات على المنشآت النووية تستحق معالجتها . واسرائيل ، مثلها مثل أى دولة ممثلة هنا ، ترحب بالاهتمام الدولي النزيه ازاء مشكلة تنظيم وضع المنشات النووية . ولقد لاحظنا أن بعض القضايا ، مثل نوع المنشآت الواجب حمايتها ، والمسائل القانونية ، وتحديد المنطقة ، ومسائل الامتثال والتحقق ، تجرى مناقشتها الآن من قبل الأجهزة ذات الصلة ، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح في جنيف . والعمل الجارى هناك قيّم ، فهو يلقي الضوء على هذه المشاكل العسيرة . ومع ذلك ، ينبغي تسوية الكثير من الخلافات قبل التوصل الى نتائج نهائية . ولكنني اعتقد أننا جميعا نرى أن ما يقوم به العراق اليوم ليس له الا علاقة طفيفة بهذا العمل الهام والضرورى . ان الممارسة العراقية في واقع الأمر هي تشتيت لهذا العمل ، بل عقبة في طريق تحقيقه ، وليس لها شأن بدعم السلم أو بتوضيح تلك المشاكل .

لقد أبدت اسرائيل من ناحية أخرى صدق نواياها بتوضيح موقفها ، وبالسعي الى تفاهم دولي أوسع نطاقا لهذه القضايا . وقد أوضحنا موقفنا بجلاء مرارا وتكرارا ، من قبل كل من ممثلنا الدائم في خطابه المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

(A/39/349) ، ومدير اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية في ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ ، ومؤخرا وزير الخارجية شامير في المناقشة العامة هنا بتاريخ ٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤ (A/39/PV.18) .

ان النقاط الرئيسية التي ينبني عليها موقف الحكومة الاسرائيلية هي : أولا، انه ليس لدى اسرائيل سياسة تقوم على الهجوم على المنشآت النووية ، وهي لا تعتزم مهاجمة أية منشآت نووية مخصصة لأغراض سلمية في أي مكان . ثانيا ، تؤمن اسرائيل بحرمة المنشآت النووية المخصصة لأغراض سلمية ضد أي هجوم عسكري . ثالثا ، تؤيد اسرائيل الجهود الدولية من أجل التوصل الى اتفاق في اقرب وقت ممكن بشأن تنظيم وضع المنشآت النووية ، ودعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كفالة أن تكون الطاقة النووية مصدرا آمنا وموثوقا به للتنمية السلمية . رابعا ، سوف تقبل اسرائيل بنتائج هذه المفاوضات بما في ذلك تحديد المنشآت النووية للأغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

وهكذا ، تكون اسرائيل قد أعلنت رسميا موقفها وحددته . ونحن نتساءل عما اذا كانت هناك دول أعضاء أخرى قد قامت باعلان مماثل عن سياستها بشأن هذه المسألة .

ان جهود العراق المتكررة للتهجم على اسرائيل ، بما فيها هذه المحاولة الأخيرة - ويستطيع هؤلاء الممثلون الذين يطالعونها الآن أن يروا أنها تنطوي على مزيد من التطرف ، وعلى مطالب أكثر استحالة ، انما تأخذ بكل أسف الكثير من الوقت القيم لهذه الجمعية . لقد كان من الأجدى أن يكرس هذا الوقت ، الذي يهدر ويبدد ، للمشاكل الحقيقية والرهيبة التي تحدق بدول أخرى ، كالتهديد بالمجاعة التي يخيم شبحها فوق معظم افريقيا . ان هذه المسائل هي التي تستحق اهتمامنا المركز والمتضافر والمطول .

وينبغي لي أن أقول لهذه الجمعية أنني أشعر بأن هذا الأمر برمته يتخذ شكل قصص أليس في أرض العجائب. ان العراق يتقدم بمشروع قرار ضد اسرائيل ، ونحن جميعا نذكر أن منافسته ايران قدمت منذ أسابيع قليلة مضت مشروع قرار آخر من جانبها بشأن اتخاذ اجراء ضد اسرائيل . ويتحارب هذان النظامان الاستبداديان والوحشيان أحدهما مع الآخر عند شط العرب وفي الخليج الفارسي . بيد انهما يشتركان هنا ، في هذا المبنى ، في منافسة مختلفة ، ولكنها تثير السخرية أيضا ، ليظهرا أيهما يبدو أكثر عداء لاسرائيل ، ويأخذان الكثير من وقت هذه الهيئة . وهما يقومان بدور الشخصيتين الهزليتين في قصة لويس كارول الشهيرة " أليس في أرض العجائب " ، التي تصبح " الحقد في أرض التخبط والاضطراب " .

ويتهم كل منهما الآخر بأنه " عميل للصهيونية " . وكل منهما يزعم وهو يستحث قواته بأن الطريق الى القدس يمر عبر عاصمة البلد الآخر . وفي هذه النقطة قد يستطيع المرء أن يلاحظ أن زعم الايرانيين على الأقل قد يجد سندا لهم في موقعهم الجغرافي .

ويأتي العراق الآن ليستند الى القانون الدولي . ان النظام العراقي ، ولنذكر ذلك ، قد استخدم الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا في الفترة الأخيرة ، وهي أسلحة محرمة تحريما مشددا في معاهدة وقعها العراق رسميا . وبالرغم من انكار العراق ، فان

Digitized by UNOG Library

الاستنتاجات التي خلص اليها بالاجماع فريق الخبراء الذى عينه الأمين العام " تعزز المزاعم القائلة بأن الأسلحة الكيميائية قد استعملت " (S/16433 ، ص ٣) .

وبهذه المناسبة ، فان قادة العراق العسكريين لا يعبأون حتى بالتظاهر بأنهم يتمسكون ، بالضوابط الأخلاقية . فقد صرح اللواء ماهر عبد الرشيد قائد الفرقة الثالثة العراقية لمجلة " تايم " يوم ١٩ آذار/مارس ، ملمحا بالحرب الكيميائية :

" لو أعطيتموني بعض المبيدات الحشرية التي يمكنني رشها على هذا السرب من الناموس فانني سأستعملها حتى يقضى عليه وبذلك أفيد البشرية بتخليص العالم من هذه الآفات " .

وعلاوة على ذلك ، سعد العراق طوال العام الماضي لقصف السفن المحايدة في الخليج ، وقد قتل أو جرح في هذا القصف أعدادا لا تحصى من البحارة الأبرياء ينتمون الى ١٢ بلدا لا علاقة لها البتة بالحرب العراقية - الايرانية .

وأخيرا ، فاننا لا نكون قد خرجنا عن الموضوع اذا لاحظنا أن العراق الذى يتقدم باعتباره طرفا متضررا ، قد قام هو نفسه مؤخرا بقصف محطة ايرانية للقوى النووية . وقد وصفت شكوى ايران الرسمية التي قدمت يوم ١ حزيران/يونيه من هذا العام ذلك العمل على النحو التالي :

" في الساعة ٣/٣٣ من يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، تعرضت محطة بوشيهر للقوى النووية ، الواقعة على الخليج الفارسي على مسافة تبعد ١٥ ميلا من جنوب شرقي مدينة بوشهير لهجوم جوى بالقذائف العراقية " .

انني أثير هذه الأمور لأن جرعة من الحقيقة قد تهيء صدمة مفيدة ، حتى لوفد العراق . ولكن ينبغي لي أن أعلن أيضا عن أسفي لانه مرة أخرى تعين تعطيل أعمال ذات أهمية فائقة ، لأن العراق يصر على أن ينغمس في واحدة من تلك الأفكار التي تتسلط عليه ويعتز بها .

وعندما قدم العراق ، كما يذكر ممثلون كثيرون هنا ، مشروع قراره لأول مرة منذ ثلاثة أعوام ، كان هناك من يرى من المستصوب أن نسمح لبغداد بأن " تعطي متنفسا

Digitized by UNOG Library

لمشاعرها " . بل ان البعض كان على استعداد لعدم معارضة مشروع القرار ذلك على أساس أن المسألة ستنتهي عند ذلك الحد . وبوسع هؤلاء أن يروا الآن أنهم كانوا مخطئين . ان العراق يحاول الآن أن يحرض الجمعية العامة على أن تتدخل تدخلا سافرا في شؤون الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن ثم ، تتعرض وكالة دولية أخرى غير سياسية للفساد .

ان السبيل الوحيد لوضع حد لمثل هذه الجهود الهدامة والمبددة للوقت هو أن نجعل التكاليف تفوق الفوائد لهؤلاء الذين يقفون خلفها . ومن السبل التي تكفل عدم اثقالهم علينا بمشروع قرار مماثل في العام القادم ، أو في كل سنة من السنوات العشر المقبلة ، ان نهزم القرار في هذه السنة . وأقل ما يجب عمله هو أن تبدي أعداد كبيرة من الدول بتصويتها - انها تجد في هذه الممارسة شيئا عقيما ومثيرا للاشمئزاز .

وسوف يغيق العراق وغيره من البلدان ذات النزعات المماثلة ، في نهاية الأمر ، وقد تتحرر هذه الهيئة مرة أخرى من الفكرة المتسلطة عليها حيال اسرائيل ، وهي فكرة أصبحت بمثابة لعنة .

السيد خليل (مصر) : تناقش الجمعية العامة اليوم موضوع العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية عام ١٩٨١ ، وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية وما ترتب عليه من اخلال بالسلم والأمن الدوليين .

ان وفد مصر اذ يشترك مجددا في مناقشة هذا الموضوع ، فانه يفعل ذلك من منطلق اعتبار هذا العدوان انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتحديا لاستقلال وسلامة أراضي الدول ، وخرقا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وللمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفضلا عن ذلك فان موقف مصر ثابت بالنسبة لادانة التهديد باستخدام القوة ، أو باستخدامها ، فعلا أو عملا .

لقد أدان المجتمع الدولي ومازال يدين العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية عام ١٩٨١ . ولم يقبل حجج اسرائيل . ولقد نوقش موضوع العدوان باستفاضة

Digitized by UNOG Library

في مجلس الأمن الذى أدان العدوان بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) والذى صدر كما هو معروف بالاجماع في حزيران/يونيه من ذلك العام . واعتبر مجلس الأمن هذا الهجوم خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة . وهذا القرار يعتبر موقفا حازما وسليما بعد أن أخذ مجلس الأمن في الاعتبار جميع جوانب المسألة . ان مصر تؤكد ضرورة تنفيذ هذا القرار ، ولا ترى أن الدفاع عن النفس ينطبق على هذه الحالة . كما أنها ترفض ما يسمى "بالحق في الردع المجهض" الذى حاولت اسرائيل من خلاله أن تصبغ نوعا من الشرعية على عدوان ترتبت عليه عواقب وخيمة كما هو معروف .

Digitized by UNOG Library

ان الدراسة التي قام بها فريق الخبراء المعين من الأمم المتحدة ، والمعني بهذا الموضوع ، والتي تضمنتها الوثيقة A/38/337 تشير ، ضمن أمور أخرى ، الى ضرورة التزام اسرائيل بمعاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أشارت الدراسة الى أن العراق الذى وقع معاهدة عدم الانتشار قد وضع أنشطته النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كذلك أكدت الدراسة أن المنشآت النووية بالقرب من بغداد كانت جزءا لا يتجزأ من جهود العراق لتحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وأن هذه المنشآت كانت لخدمة رفاهية شعب العراق .

ومما يزيد من ادانتنا لهذا العمل الغادر ان أنشطة العراق كانت تتمشى تماما مع ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما سبق وأن بينا . وبالتالي فمن العسير أن نتناسى هذا العدوان .

ان اسرائيل التي خرقت بعدوانها قواعد السلوك الدولي لم تسحب تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق وفي غيره من دول المنطقة ، ولم تنضم الى معاهدة عدم الانتشار حتى الآن ، ولم تضع أنشطتها تحت نظام الضمانات ، بل وأهملت القرارات الدولية المتعددة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وآخرها القرار رقم ٤٢٥ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ ، الذى يطالبها بصفة ملحة مرة أخرى " بسحب تهديدها بمهاجمة وتدمير المرافق النووية في العراق وغيرها من الدول " فهذا التهديد يمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة . ويطالب القرار اسرائيل بصفة عاجلة أن تضع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات . هذا الموقف من جانب اسرائيل انما يدل على أنها تضرب بعرض الحائط وتتحدى المجتمع الدولي . ولذا فانه يتعين علينا جميعا أن نطالبها بأن تعلن وتلتزم بأنها لن تلجأ الى هذه الأعمال في المستقبل .

ان العراق الشقيق في ظل نظام الضمانات الدولية ، وطبقا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وهو طرف فيها ، له كل الحق في استخدام الطاقة النووية في تنميته الاجتماعية والاقتصادية ، وان استخدام الطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية حق سيادى لكل دولة كما هو معروف . والمنشآت المشابهة لتلك التي دمرت في العراق تمثل

Digitized by UNOG Library

أداة للأبحاث العلمية التي تسهم في الاستقلال والتعاون الدولي في التنمية واستخدام الطاقة النووية ، وبالتالي تسهم في الرفاهية العامة لجميع الدول ، ومن ثم ينبغي على الجمعية العامة أن تدين اسرائيل مرة أخرى ، أولا لعدوانها المتعمد وتطالبها بعدم ارتكاب مثل هذا العمل في المستقبل ، وثانيا يجب أيضا في تقديرنا أن تطالب الجمعية اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ، وبسحب تهديد اسرائيل بالهجوم على المنشآت النووية العراقية ، وأن تقوم بتقديم تأكيد واضح بذلك . فطالما لم يتم هذا التأكيد ، فعلى المجلس في رأينا أن ينظر في اتخاذ ما يلزم من التدابير لمنع تكرار مثل هذا الهجوم على المرافق النووية .

ختاما فان وفد بلادى يرى ان مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة يعكس جميع ما ذكرناه من اعتبارات ومخاوف ، وبالتالي فاننا نطالب الدول الأعضاء في الجمعية العامة بشجب أى عمل أو تهديد من شأنه منع أو تقييد ممارسة العراق أو غيره من الدول لحقه المشروع حيث يعتبر ذلك انتهاكا لما نص عليه الميثاق من المساواة في السيادة بين الدول .

لقد أيدت مصر جميع قرارات الأمم المتحدة وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد بصفتها دولة موقعة على ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار . كما أن مصر توافق على سلامة النتائج التي توصل الأمين العام اليها في تقريره السابق الاشارة اليه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : تثبت الجمعية العامة في دورتها الحالية مرة أخرى ، وهي تناقش مجددا العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية المعدة للأغراض السلمية ، حرص المجتمع الدولي بأن لا يترك لتعاقب الزمن ، ولتقادم الأيام أن تمحى من ذاكرة البشرية تلك الجريمة التي ارتكبتها اسرائيل بحق كل شعوب العالم ، وآمانيها وتطلعاتها في حياة أفضل ، حياة تعتمد على استخدام التكنولوجيات الحديثة المتاحة لتحسين أحوالها المعيشية ، وذلك من خلال قصف مفاعل نووى لدولية طرف في معاهدة عدم الانتشار النووى ، وتضع كل أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

Digitized by UNOG Library

ان هذه المناقشة اليوم هي تعبير عن رفض المجتمع الدولي لاسدال ستـار النسيان على ذلك العمل العدواني ، كما هي تذكير ضرورى لفداحة آثار استخدام القـوة والتهديد بها في العلاقات الدولية ، هذه السياسة التي دأبت اسرائيل على استخدامها في منطقة الشرق الأوسط منذ أن زرعت بها عنوة . ولعله من السخرية بالقيم الرفيعـة ، وبالمثل السامية التي تحويها المواثيق الدولية ، أن تدعي اسرائيل أن عدوانهـا ذلـك كان ممارسة للدفاع عـن النفس . ان ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدوليـة لا يمكن تفسيرها وفقا للهوى والمصالح الذاتية لكل دولة ، ولا وفقا لظروف ومستلزمـات آنية . ان هذا المنطق لو أتيح له أن يعم العلاقات الدولية لفتح الباب على مصراعيـه لتبرير استخدام القوة دون ضبط أو رادع ، ولتحول ذلك المبدأ الهام الى صيغة شرعيـة تتيح للقوة العسكرية أن تبتلع وهي في طريقها للهيمنة كل مبادئ الحق والعـدل وسيادة القانون التي يعيش المجتمع الدولي بكنفها آمنا .

Digitized by UNOG Library

بات من المعروف والمستقر في الأعراف الدولية مبدأ حق كل دولة في اختيار الطاقة النووية كمصدر بديل من مصادر التنمية الاقتصادية القومية . كما ان مراكز الأبحاث النووية ، كما هو معروف ، تلعب دورا هاما وحيويا في تنمية القدرات العلمية والتقنية لبرامج التنمية الاقتصادية في المجالات غير النووية . ونظرا لخصوصية هذا اللون من الوان المعرفة الفنية ، فان الدول النامية في سعيها وراء اختيار الطاقة النووية كمصدر من مصادر التنمية الاقتصادية تضطر وتسعى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول المتقدمة في هذا المجال ، الأمر الذى يحمل هذه الدول نفقات باهظة لتحقيق ما تصبو اليه . وبالتالي يغدو امر سلامة هذه المنشآت ، وبعدها عن أى خطر أو التهديد بالخطر أمرا حاسما واساسيا لأية دولة ترغب بالاستفادة من هذه الطاقة وامكانياتها . ولذلك فقد طالبت الجمعية العامة في دورتها الماضية ، بقرارها ٣٨/٩ ، الصادر في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي ، اسرائيل بسحب تهديدها بتكرار الهجوم على المنشآت النووية العراقية وغيرها ، وذلك بغية ازالة ذلك السيف المسلط الذى ترفعه اسرائيل على كل دول منطقة الشرق الأوسط لمنعها من تحقيق هذا التقدم العلمي ، الذى يدفع باقتصادياتها الى التحسن ، وبأوضاع شعوبها الى الازدهار .

ولكن اسرائيل استمرارا في سياستها المعهودة بالتنكر والرفض والازدراء لكل قرارات الامم المتحدة التي تعكس الارادة الدولية ، لم تستجب حتى الآن لذلك القرار ، ولم تسحب بعد تهديدها ، كما أنها لا تعترف بأنظمة الرقابة الدولية على المنشآت النووية المعدة للأغراض السلمية . انما تركت تعريف المنشاة السلمية حسب هواها وأهدافها العدوانية ، دون النظر والاكتراث بطبيعة تلك المنشآت والمفاعلات ، ودون الرجوع الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية او نظام الرقابة ، أو القانون الدولي أو كل الاتفاقيات ذات العلاقة التي يتم بموجبها الاستعانة بالخبرة الدولية لتشييد تلك المنشآت .

أمام هذه الحالة ، فلا يبقى امام الجمعية العامة الا أن تبذل قصارى جهدها لمنع النظام العدواني الصهيوني من تنفيذ سياساته التي تعرض السلم والأمن الدوليين

Digitized by UNOG Library

للخطر ، ولا كراهه على الالتزام الكامل بقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .ولن يتأتى ذلك في اعتقادنا الا من خلال العمل على استصدار تصريح وتعهد واضحين وقاطعين من اسرائيل بسحب التهديد بتكرار الهجوم على المنشات النووية العراقية وغيرها . ولذلك فان وفد بلادى يرى أن مشروع القرار A/39/L.13 ، المطروح أمام الجمعية العامة الآن يعكس جميع الاعتبارات والمخاوف والمطالب التي أثيرت اليها .

انه لأمر هام ألا يترك المجتمع الدولي أن يشكل العدوان الاسرائيلي سابقة يمكن الاعتماد عليها او الاحتذاء بها . وبالتالي ، فاننا سنجد في دوراتنا القادمة هذا البند مطروحا أمامنا ما لم تسحب اسرائيل ، على نحو واضح ولا لبس فيه ومن أعلى السلطات المسؤولة ، تهديدها المعلن رسميا بتكرار هجومها المسلح على العراق أو البلدان الأخرى .

السيد دجودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للسنة الرابعة على التوالي تدعى هذه الجمعية للنظر في الاثار المتعددة والخطيرة للهجوم ، الذى لا يمكن تبريره والذى شنته قوات العدوان الاسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٨١ على المرافق النووية لدولة ذات سيادة ، كانت تستخدم استخداما مقصورا على الأغراض السلمية. ان القوات الصهيونية انتهكت متعمدة المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأضرت بمعايير السلوك الدولي وبالقانون الدولي بانتهاكها اجواء دولتين عربيتين في المنطقة وتدميرها هذه المرافق ، التي كان من الثابت أنها تستخدم استخداما مقصورا على الأغراض السلمية ، تمشيا مع الشروط والضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد كان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على صواب عندما أكد ، في قراره الذى اتخذه بعد ثلاثة أيام من وقوع الهجوم ، أن هذا الهجوم تعد على سيادة جميع الدول وحقوقها غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية لتنمية اقتصاداتها وصناعاتها ، وفي الاغراض السلمية ، وقال ان هذا الهجوم :

Digitized by UNOG Library

" . . . يبين ازدراء تاما لنظام ضمانات الوكالة ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وقد يلحق ضررا كبيرا بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية " .

وفي الواقع فبالاضافة الى أن القادة الاسرائيليين يواصلون دون كلل خطتهم لتنمية الطاقة النووية لأغراض عسكرية ، بالتعاون مع حلفائهم العنصريين من جنوب افريقيا ، ويرفضون اخضاع منشآتهم لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد هددوا بعد الهجوم مباشرة بأن يتصرفوا على نحو مماثل ضد اى مرفق نووى يمكن أن يقام في العراق أو في المنطقة .

لقد أجمع مجلس الأمن في ذلك الوقت على ادانة الهجوم الاسرائيلي ادانة قاطعة ، حيث جاء في قراره أنه :

" يدعو اسرائيل للامتناع عن القيام بأية أعمال او اصدار تهديدات كهذه في المستقبل ؛" (S/RES/487 ، ١٩٨١ ، الفقرة ٢)

وقد كررت الجمعية العامة هذه الادانة مرتين عندما طالبت ، بالاجماع تقريبا ، الكيان الاسرائيلي بسحب تهديده بتدمير أى مرفق نووى يقام في العراق أو في أى بلد آخر .

واليوم ، وعلى الرغم من الانذارات والنداءات التي وجهت الى النظام الصهيوني من مختلف هيئات منظمتنا ، لا يزال هذا النظام يرفض ، متحصنا بعناده الانتحارى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وسحب تهديده . ولا يوجد في بيانات القادة الاسرائيليين ما يفيد ، أو يمكننا أن نأمل بأن تل أبيب ، التي حولت التهديد والتخويف الى سلاح مفضل للتعبير ، وحولت العدوان الى وسيلة أساسية لتحقيق خططها الرامية الى التوسع والسيطرة ، مستعدة اليوم لتمكين بلدان المنطقة من اقامة مرافق نووية تستهدف تحقيق الاحتياجات المدنية لسكان المنطقة .

Digitized by UNOG Library

ان القادة الصهاينة الذين يضعون أنفسهم دائما فوق مستوى القانون وقواعده، احتكروا لأنفسهم الحق الذى لا يمكن قبوله في تقرير ما اذا كانت الأنشطة النووية الخاضعة منها وغير الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلمية أم عسكرية الطابع، وهم بالتالي يفتعلون لأنفسهم الحق التقديرى في تدمير أى مرفق نووى يشتمّون فيه رائحة التهديد "لأمنهم".

ومن ثم لم يطرأ أى تغيير على الموقف الاسرائيلي. فالتهديد لا يزال قائما، ولذا ان المنطقة مازالت معرضة لخطر القضاء على أى جهد قد تبذله لتنمية الطاقة النووية لخدمة شعوبها واحتياجاتها الانمائية.

ودائما ما يكون الاجراء واحد. فهو مازال مستوحى من البواعث ذاتها، ويستهدف تحقيق نفس الغايات. اما العنصر الوحيد الذى استجد منذ بضع سنوات فهو اللجوء الى نظرية مذهلة وخطيرة في آن واحد، نظرا لما يمكن أن يترتب عليها من عواقب وخيمة وما يمكن أن تؤدى اليه من اختلالات كثيرة في نسيج العلاقات الدولية، وهي النظرية التي تسعى الى اضفاء طابع قانوني على سياسة العدوان والنزعة الاجرامية الى المغامرة، أى الحرب الوقائية. ان نظام بريتوريا العنصرى يلجأ الى هذه النظرية البغيضة لتبرير اعتداءاته المتكررة على دول المنطقة. واستنادا الى هذه النظرية نفسها دمرت قوى العدوان الصهيونية في حزيران/يونيه ١٩٨١ مفاعل تموز النووى ثم قامت بعد ذلك بعام بغزو لبنان الذى مازال مستمرا حتى يومنا هذا، وارتكبت في هذا البلد ابشع المذابح التي لم يشهد العالم مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية.

وعندما ندرك الطبيعة العدوانية للنظام الصهيوني ونزوعه الفطرى للجوء الى القوة والعدوان، وازدراءه التام لمقررات منظمتنا والمجتمع الدولي لا يسعنا الا أن نقبل بالحقيقة التي لا يمكن دحضها، والتي مفادها أن هذا الكيان الذى تشكل جميع تصرفاته تحديا للقانون وللضمير العالمي، لا يمكن اصلاحه وسوف يظل خارجا على أية قاعدة من قواعد القانون.

Digitized by UNOG Library

ان ثلاثة عقود حافلة بأعمال عدوانية ترتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني المحروم من ابسط حقوقه ، وحروب مفروضة على دول المنطقة تبين طبيعة النظام الصهيوني التوسعية المبنية على ادعاء حقوق تاريخية ، حتى انه لا يسعنا أن نأمل في امكانية حمله يوما على تغيير أساليبه ، ما لم يكن عن طريق تطبيق التدابير الالزامية المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا .

ومن ثم يجب على جمعيتنا أن تكرر مرة أخرى ادانتها القاطعة للتهديدات الاسرائيلية بتدمير المنشآت النووية في العراق وفي غيره من البلدان ، كما ينبغي لها أن تطلب الى مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المنوط بصون السلم والأمن ، أن يتخذ كافة التدابير الممكنة بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لكفالة تطبيق قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١) المعتمد بالاجماع منذ أكثر من ثلاثة أعوام .

وقد يمكن بذلك الحفاظ على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في أن تطور في أمن تام برامجها الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وفقا لمبادئ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، وذلك الى أن يأتي اليوم الذى يقرر فيه مجلس الأمن النهوض بمسؤولياته حيال مشكلة الشرق الاوسط برمتها .

السيدة كونادى (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد نظرت الجمعية العامة في مناسبات عديدة في الماضي في الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط ، الناشئة عن الاعمال العدوانية التي ترتكبها اسرائيل ، وعن سياساتها التوسعية . وواصلت اسرائيل ، في استخفاف تام بقواعد القانون الدولي والمبادئ التي تحكم السلوك في العلاقات بين الدول ، احتلالها غير المشروع للاراضي العربية ، وانكار حق الشعب الفلسطيني الجوهرى في أن يكون له وطن . كما أن اسرائيل مازالت تتحدى ارادة المجتمع الدولي في أن يجد حلا عادلا ودائما وشاملا للصراع في الشرق الاوسط . ان الهجوم العسكرى الاسرائيلي على المفاعل الذرى العراقي بالقرب من بغداد في

Digitized by UNOG Library

حزيران/يونيه ١٩٨١ هو عمل آخر من الأعمال الشريرة في تاريخ اسرائيل الحافل بالعدوان على البلدان العربية والمغامرات العسكرية ضدها .

وقد أدانت حكومة الهند التصرف الاسرائيلي ادانة قاطعة اثر الهجوم مباشرة وأعربنا عن تضامننا مع حكومة العراق وشعبه ، وهو بلد تقيم معه الهند علاقات وثيقة وودية . ويرى العالم في التصرف الاسرائيلي تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين ، وشكلا جديدا من أشكال الارهاب الدولي على مستوى الدول . كما أدين التصرف الاسرائيلي من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك في العديد من عواصم العالم .

وفي عالم يعاني من ندرة الموارد تم الاعتراف على نطاق واسع بحق الدول ذات السيادة في حيازة التكنولوجيا النووية وتنميتها لاستخدامها في الأغراض السلمية . والمنشآت النووية العراقية التي تم تدميرها على نحو غاشم كانت جزءا من مساعي العراق لتنمية الطاقة النووية ، واستخدامها في تنميته الاجتماعية والاقتصادية . ولطالما اعلن العراق أن برنامجه النووي مكرس لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وان ممارسة الدول ذات السيادة لحقها في تنمية الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية لا ينبغي تقويضها بالممارسات أو السياسات التمييزية ، ناهيك بالتأكيد عن الأعمال العدوانية مثل ذلك العمل الذي ارتكبته اسرائيل ، وزعم اسرائيل بأنها اختارت تدمير المنشآت النووية في العراق لأن هذا البلد كان على وشك انتاج اسلحة نووية هو تشويه جسيم للحقيقة .

ونحن نرى أنه يجدر بالجمعية العامة أن توجه اللوم مرة اخرى الى اسرائيل على هذا العمل العدواني المتعمد ، وتحذرها من تكراره في المستقبل ولابد ايضا من ضمان أن اسرائيل لا تبني ترسانة نووية يمكن أن تهدد منطقة غربي آسيا باكملها . وفضلا

Digitized by UNOG Library

عن دفع تعويض كاف للعراق عن الضرر الذى لحق به ، ينبغي مطالبة اسرائيل بالتعهد بعدم اللجوء الى مثل هذه التصرفات مستقبلا .

ان وفد بلادى سيصوت مؤيدا لمشروع القرار A/39/L.13 ، لأنه يعبر بجلاء عن ادانة المجتمع الدولي للعمل العدواني الصارخ الذى ارتكبته اسرائيل ضد العراق في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

أود أن أؤكد أيضا على أن تأييدنا للقرار لا يمس وجهات نظرنا المعروفة جيدا بشأن الاشارة الى معاهدة عدم الانتشار وما يرتبط بها من نظام كامل للضمانات ، التي تظهر في القرار وكذلك في نفس عنوان هذا البند من جدول الأعمال . وتصويتنا تأييدا للقرار يقوم على أساس ادراك انه ما من شيء في القرار يمكن أن يفسر أو يستخدم بأية طريقة كانت لتعزيز معاهدة عدم الانتشار أو نظام الضمانات المرتبط بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، اذكّر الممثلين بأنه طبقا للمقرر المعتمد في بداية هذه الجلسة ، فان قائمة المتكلمين في هذه المناقشة سوف تقفل الساعة ١٨/٠٠* .

السيد جيسنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة مرة أخرى مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المركز العراقي للأبحاث النووية . وحقيقة أن منظمتنا قد عادت مرة أخرى للنظر في ذلك الهجوم القرصاني ، بعد سنوات ثلاث من وقوعه ، دليل على أن المجتمع الدولي يعتبر أن المشاكل المرتبطة بذلك العمل الذى يعد انتهاكا للقانون الدولي لم تفقد شيئا من أهميتها . ان تشيكوسلوفاكيا والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة قد أدانت دون تحفظ ذلك العدوان الهمجي . والذى وصفه مجلس الأمن بالاجماع بأنه عمل عدواني لم يسبق له مثيل . ولم تدن الأمم المتحدة ذلك العمل العدواني فحسب ، بل اعتمدت تدابير محددة تهدف الى القضاء على أسبابه ونتائجه ، وتضمن عدم تكرار مثل تلك الأعمال التي تتصف بالقرصنة .

ولكن المقررات التي اعتمدت لم تنفذ . وتستمر اسرائيل في سياستها العدوانية ضد البلدان العربية المجاورة ، وتواصل الاستهانة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وتلجأ اسرائيل الى سياسة استخدام القوة بغية تحقيق أحلامها الانانية في تحقيق تسوية لمشكلة الشرق الأوسط لا تضع في اعتبارها القواعد المبدئية للقانون الدولي أو المطالب العادلة للمجتمع الدولي .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

وأساس تلك السياسة المتبعة منذ فترة طويلة هو المفهوم الاسرائيلي للدفاع عن النفس - أى الدفاع الوقائي عن النفس . وحقيقة أن ذلك المفهوم يتعارض مباشرة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك تلك الواردة في المادة ٥١ ، قد تجلّت في الأمم المتحدة في كثير من الأحيان ، ولكن بالرغم من ذلك ، فان اسرائيل قد تجاهلت تلك الحقيقة حتى الآن ، نظرا لأنها قد حظيت في كل أعمالها بتأييد الولايات المتحدة . وليس في ذلك ما يثير الدهشة ، فذلك المفهوم الاسرائيلي للدفاع الوقائي عن النفس ، والمذهب الامريكي للمصالح الحيوية لهما نفس المعنى والغرض ، وكلاهما يمثل خطرا على المجتمع الدولي . والغرض هو التوسع عن طريق القهر واملاء الارادة ، على الرغم من أنهما محظوران بموجب القانون الدولي .

وتتباهى اسرائيل والولايات المتحدة بوقاحة بأنهما يسعيان لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية بما يتنافى مع القانون الدولي ومع ارادة المجتمع الدولي .

وفي تقرير الأمين العام عن آثار العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية التي أعدت للاستخدامات السلمية (A/39/379) ، هناك اشارة واضحة الى النتائج السلبية الخطيرة لهذا العدوان على السلم والأمن الدوليين ، وعلى التوصل لتسوية للحالة في الشرق الأوسط ، وعلى النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وبهذا العمل ، تجاهلت اسرائيل بصورة صارخة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتلك الأعمال تخلق عوائق أمام التطوير السلمي للطاقة النووية ، وتضع الحواجز أمام التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

اننا نلحظ بأسف وقلق بأنه لا يوجد دليل على أن في نية اسرائيل تغيير سياستها . فهي لاتزال غير راغبة في الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولا يمكن النظر الى هذا الموقف على أنه تعبير عن رغبة اسرائيل في تسوية الحالة بل لا يمكن اعتباره الا دليلا آخر على رغبة اسرائيل في تسوية الامور في الشرق الأوسط عن طريق الأسلحة النووية . ولهذا السبب من الضرورى اتخاذ اجراء جماعي لوضع تدابير فعالة لمنع استخدام الطاقة النووية في فرض غير ملائم هو تنفيذ مخططات عدوانية وتوسعية .

Digitized by UNOG Library

واذ نضع في اعتبارنا المسؤولية الكاملة للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم ينبغي لنا بمناسبة النظر في العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية أن نوجه الانتباه الى حقيقة أن ذلك العمل العدائي هو جزء من سياسة عدوانية موجهة بصفة خاصة ضد البلدان النامية . وبهذه الطريقة تسعى الامبريالية الدولية جاهدة لضمان نفوذها الاستعمارى الجديد في عدد من دول العالم .

ونقدر تقديرا بالغا التقدم الذى أحرز هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بشأن حماية المنشآت النووية العراقية المعدة للاستخدامات السلمية ضد الهجوم المسلح . وقد تبادل أعضاء المؤتمر وجهات النظر بصورة تفصيلية بشأن المشاكل قيد البحث . ومن الجوانب الايجابية انهم طالبوا بالاجماع بتسوية فورية للمشكلة .

لقد رفضت تشيكوسلوفاكيا دوما ، وستواصل رفضها لسياسة تقوم على القوة . وينسحب ذلك الرفض على التأييد المباشر أو غير المباشر لسياسة من هذا القبيل . ونحن نعارض بحزم سياسة ارهاب الدولة ، التي تهدف الى تقويض النظم الاجتماعية والسياسية لدول ذات سيادة ، ومنع التطور التقدمي للعلاقات الاجتماعية . ولهذا السبب نؤيد مبادرة الاتحاد السوفياتي التي وضعت مشكلة ارهاب الدولة موضع الدراسة الشاملة من قبل الجمعية العامة في دورتها الحالية .

ويعتقد وفدى أن الأمم المتحدة ستعتمد المزيد من التدابير الفعالة التي تستهدف وضع حد للسياسات العدوانية لاسرائيل ، وضمان سيادة الدول العربية وسلامتها الاقليمية ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، ووقف المطامح النووية الخطرة لاسرائيل .

Digitized by UNOG Library

السيد المداد حسة (الأردن) : منذ العدوان الاسرائيلي المسلح عام ١٩٨١ على المفاعل النووى العراقي المخصص للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، أصدر مجلس الأمن بالاجماع قراره المعروف ٤٨٧ (١٩٨١)، كما أصدرت الجمعية العامة عددا من القرارات في دوراتها السنوية في أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣. ومن المؤلم والمؤسف أن اسرائيل لم تطبق أو تنصاع لأى من بنود هذه القرارات الدولية الحاسمة والواضحة، والتي أدانت العدوان الاسرائيلي، وطالبت اسرائيل بالتوقف عن تهديداتها بالعدوان المسلح على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية.

واذا استعرضنا بشكل عاجل هذه القرارات لأغراض التذكير والتوثيق فاننا نرى أن الجمعية العامة عام ١٩٨١ قد أدانت العدوان الاسرائيلي المخطط والمعد والذى كان سابقة لا مثيل لها في التاريخ. كما أنذرت المجموعة الدولية اسرائيل لوقف تهديداتها بالعمل العسكرى المسلح ضد المنشآت النووية، كما أكدت على دعوتها لجميع الدول لوقف تزويد اسرائيل بالأسلحة أو المعدات التي تمكنها من استمرار عدوانها ضد الدول الأخرى، وطلبت أن تقوم اسرائيل بدفع تعويضات مناسبة وحاسمة نتيجة لعدوانها المسلح.

وفي عام ١٩٨٢ أدانت الجمعية العامة عدم انصياع اسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وطلبت من اسرائيل سحب تهديداتها رسميا بتكرار عدوانها المسلح ضد المنشآت النووية. كما اعتبرت أن العمل الاسرائيلي يعد خرقا وتهديدا لحقوق الانسان وحق جميع الدول في الحصول على التنمية العلمية والتقنية. كما طلبت الأسرة الدولية من مجلس الأمن النظر في الاجراءات المناسبة والضرورية لردع اسرائيل عن اعادة القيام بمثل هذا العدوان على المنشآت النووية. وطلبت الجمعية العامة من السيد الأمين العام بالتعاون مع مجموعة من الخبراء اعداد دراسة شاملة عن نتائج العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي المخصص للأغراض السلمية.

وفي العام الماضي ١٩٨٣، تقدم السيد الأمين العام ومجموعة الخبراء مشكورين الى الجمعية العامة الموقرة بدراسة شاملة قيمة حول نتائج العدوان الاسرائيلي. وقد أعادت

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة في دورتها الماضية تكرار ادانتها لاستمرار اسرائيل في عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وسجلت الجمعية العامة ملاحظاتها بأن ما صدر عن اسرائيل من أقوال وكلمات لم ينف أو يزيل خطر تكرارها لعدوانها المسلح ضد المنشآت النووية، وهو الأمر الذي يؤدي لاستمرار تعريض دور وأنشطة وكالة الطاقة الذرية للخطر، بالاضافة لتعريض المنشآت التي تسعى لتطوير استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية للخطر. كما اعتبرت الجمعية العامة أن أي تهديد بمهاجمة وتدمير المنشآت النووية في العراق والدول الأخرى يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة. وأكدت على طلبها بأن تسحب اسرائيل رسميا تهديداتها بمهاجمة المنشآت النووية في العراق والدول الأخرى. كما أكدت على طلبها من مجلس الأمن النظر في اتخاذ الاجراءات المناسبة والضرورية لردع اسرائيل عن تكرار عدوانها على المنشآت النووية. كما أكدت على طلبها استمرار النظر على المستوى الدولي في اتخاذ الاجراءات القانونية لمنع العدوان المسلح على المنشآت النووية للأغراض السلمية، وذلك من أجل المساهمة في تطوير وتأمين الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

يتضح من نص وروح القرارات المذكورة التي لم تنفذ اسرائيل أيا منها حتى الآن، بأن نص مشروع القرار المقدم لهذه الجمعية الموقرة في الوثيقة رقم A/39/L.13 لا يخرج عن مضمون قرارات سبق أن أقرتها المجموعة الدولية. لذلك فان وفد بلادي الأردن، وانسجاما مع ارادة المجموعة الدولية في قراراتها العينة، قد تبنت مشروع القرار المذكور، وسنصوّت تأييدا له، ويرجو من المجموعة الدولية اقراره تأييدا وتضامنا مع الدول النامية التي تسعى لتنمية وحماية مواردها واستخداماتها السلمية للطاقة بجميع أنواعها ومصادرها.

لقد وضع العراق منشآته النووية تحت تصرف واشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من ضمانات استخدامها السلمي لأغراض التنمية. وعلى النقيض من ذلك تماما فقد حجبت اسرائيل عن العالم والوكالة الدولية أي حق باشراف دولي على مفاعلها النووي الذي لم يعد هناك شك كبير في الغرض الأساسي الرئيسي من انشائه. ولا نزال نذكر حادث القرصنة الدولي الذي لم يسبق له مثيل في الميناء الفرنسي عندما سرقت شحنة البلوتونيوم، واستولت عليها اسرائيل لأهداف لا سبيل للشك في حقيقتها. ولقد قامت هذه المجموعة

Digitized by UNOG Library

الدولية الموقرة في وقت سابق باصدار قرارات تؤكد على تعاون اسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية فيما يبدو وكأنه مخطط لتأمين احتكار ذري لنظام جنوب افريقيا في القارة الافريقية، واحتكار ذري آخر مماثل لاسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. ومع أننا نعيش في زمن تكاثرت فيه المآسي الدولية حيث كثيرا ما يفلت الظالم والمعتدي فيه بعدوانه وظلمه وتعنته، الا أننا فوجئنا كما لا بد وفوجئ معنا الكثيرون عندما شاهدنا وسمعنا قبل أيام، الجرأة على الحق والعدل، ومن على هذا المنبر الموقر، عندما وقف المندوب الاسرائيلي يتباكى على الحالة الاقتصادية في افريقيا، ويدعو فيها للمساعدة في تخفيف الضائقة عن الدول الافريقية التي أصابتها بسبب الأمحال وانحباس المطر. وقد تكرر هذا الموقف الدرامي اليوم مرة أخرى من المندوب الاسرائيلي. ولا حاجة تدعوني للاسهاب والشرح في وصف مثل هذه التناقضات والمفارقات الغريبة في التصرفات الدولية. فلو صحّت النظرة الانسانية المفاجئة لاسرائيل لمآسي العالم، وافريقيا بالذات، لتوقفت مثلا عن تعاونها الوثيق مع عدو افريقيا والانسانية وهو النظام العنصري في جنوب افريقيا، ولتوقفت عن عدوانها على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطيني، لتمكينها من استخدام مواردها الطبيعية للسلم والتنمية، والتفرغ للتعاون الاقتصادي الدولي، ونزع السلاح من أجل تخصيص الموارد للأغراض الانسانية النبيلة، والتي من بين أولوياتها حاليا تخفيف ما تعانيه القارة الشقيقة افريقيا.

لقد رفضت اسرائيل حتى الآن أي تعاون دولي لوضع منشآتها النووية للأغراض السلمية، ورفضت الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ورفضت اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأكدت بشكل حاسم، وبعدوانها المسلح على المفاعل النووي العراقي والبدء بشق قناة تربط بين البحرين المتوسط والميت، مخالفة لجميع القرارات والنداءات الدولية، أكدت على حقيقة واحدة هي نيتها باحتكار الطاقة النووية في المنطقة، ومنع أي دولة أخرى من التمتع بتسهيلات الطاقة حتى للأهداف السلمية. وتقع مسؤولية منعها من تحقيق أهدافها على عاتق هذه الأسرة الدولية.

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون الكلام ممارسة لحقهم في الرد .

فهل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، تقتصر الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد على عشر دقائق للمرة الأولى ، وخمس دقائق للمرة الثانية ، ويدلي بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان يمكن لوفدي أن يقاطع ممثل اسرائيل في نقطة نظامية ، حيث أنه ابتعد تماما عن الموضوع المعروض على الجمعية ، وأثار قضايا تتعلق ببند منفصل من بنود جدول الأعمال ، وكان يمكنه أن يقول كل ما قاله عند تناول الجمعية لذلك البند بالنقاش .

لكن وفد بلادي سمح له بأن يستمر في محاولته الفاشلة لتحويل موضوع النقاش ، حتى يمكن أن يكشف تماما عن ضعف ــ بل في الواقع ــ افلاس موقفه . لقد حاول دون اتقان أن يبدو ذكيا ، وكرر البيانات التي لا معنى لها والتي أدلى بها نظامه ، وتساءل عما اذا كانت في الأمم المتحدة دولة عضو أخرى تستطيع أن تدلي ببيان سياسي في مثل صراحة ووضوح بيانه . ما من دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة ارتكبت عملا عدوانيا مثل ذلك العمل العدواني الذي ارتكبه الصهاينة ، وما من دولة عضو أخرى أدينت من جراء مثل هذا العمل من قبل مجلس الأمن ، أو طلب منها المجلس أن تحجم عن تكراره أو التهديد بالقيام به مستقبلا . ولنفس السبب ، لم يطلب مجلس الأمن من أية دولة عضو أخرى أن تخضع مؤسساتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان قبح العمل العدواني الاسرائيلي هو الذي حدا بالمجلس الى اعتماد هذا القرار الفريد في نوعه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أن ممثل العراق يود ــ بالتأكيد ــ أن يخفي حرجه ازاء المعلومات التي أمطت عنها اللثام اليوم بشأن القصف الذي قامت به القوات العراقية لمحطة يوشهر للقوى النووية . ولا يمكن للعراق أن تخفي هذا بل ولا ينبغي لها أن تحاول ذلك ، ولا ينبغي لها أن تحاول التعمية عن موقفها .

Digitized by UNOG Library

لكن يتعين عليّ أن أقول انني - بوصفي ممثلا جديدا هنا - صعقت عند سماعي محاضرة بشأن أهمية القانون الدولي يلقيها ممثل بلد استخدم الغاز السام وشن حربا ضد جيرانه متذرعا بأوهى الذرائع ، وانتهك اتفاقات وقعها رسميا منذ سنوات قليلة ، وقصف المدن ، وقتل مئات الآلاف من الشباب والأطفال . ولا أعتقد أننا في حاجة الى هذه المحاضرات من ممثل العراق . فقد آن الأوان لأن نزيل مثل هذه الممارسة العقيمة من القاعة .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي يشعر بدهشة مماثلة لأن ممثل الكيان الصهيوني يتكلم عن القانون الدولي ، ويحاضر أعضاء هذه الجمعية بشأن الالتزام بالمعاهدات التي وقعوها ، في حين أن سلوك اسرائيل في مجموعه ليس الا قائمة من الانتهاكات لاتفاقيات جنيف وميثاق الأمم المتحدة وشتى التعهدات الأخرى التي أعلنت حكومته أنها التزمت بها . لذا ، يجب أن يكون اخر شخص يحاضرنا هنا بشأن هذه الأمور .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني ،أنني في غفوة من الذاكرة ، أغفلت أن أذكر اسهام العراق في القانون الدولي ، بدعمها المثابر للارهاب الدولي ، ودعمها لمجموعة أبو نضال ومجموعة وديع حداد ، التي أشعلت اللهب في عواصم كثير من الدول الممثلة هنا اليوم ، في انتهاك سافر للقانون الدولي . ويمكننا أن نستمر في سرد الكثير والكثير ، لكنني أعتقد أن المسألة المطروحة علينا هي ممارسة عقيمة حقا من جانب النظام العراقي ، وينبغي ألا تبدد وقت هذه الجمعية الثمين .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

Digitized by UNOG Library